

Distr.  
GENERAL

# الجمعية العامة



A/42/604

5 October 1987

ARABIC

ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH

الدورة الثانية والأربعون  
البنود ٢١ و ٤١ و ٤٤ و ٨٢  
و ٨٣ و ٨٥ من جدول الأعمال

الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : برنامج عمل الأمم المتحدة  
من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠

استعراض كفاءة الاداء الاداري والمالي للأمم المتحدة

بدء مفاوضات عالمية بشأن التعاون الاقتصادي الدولي من أجل التنمية

التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية

أزمة الديون الخارجية والتنمية

رسالة مؤرخة في ٢ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ وموجهة الى  
الامين العام من الممثل الدائم لغواتيمالا لدى الأمم المتحدة

أكون شاكراً ، نيابة عن مجموعة السبعة والسبعين ، لو تفضلتم باتخاذ اللازم  
للمعمل على تعميم الاعلان المرفق الذي اعتمده الاجتماع السنوي الحادي عشر لوزراء  
خارجية مجموعة ال ٧٧ بوصفه وثيقة رسمية من وثائق الجمعية العامة في إطار البنود  
٢١ و ٤١ و ٤٤ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٥ من جدول الأعمال .

(توقيع) فرناندو أندراي دياك - دوران

الممثل الدائم لغواتيمالا

لدى الأمم المتحدة

رئيس مجموعة ال ٧٧

في نيويورك

المرفق

الاعلان الصادر عن وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧

- ١ - عقد وزراء خارجية مجموعة ال ٧٧ اجتماعهم السنوي الحادي عشر في مقر الامم المتحدة بنيويورك في الفترة من ٢٨-٣٠ ايلول/سبتمبر وفي ١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٧ .
- ٢ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق ازاء تدهور الحالة الاقتصادية العالمية وأشارها المدمرة على اقتصادات البلدان النامية ، التي لا تزال تواجه أزمة خطيرة . فقد أخذت عملية التنمية تسير ببط شديد في كثير من البلدان النامية . وفضلا عن أزمة الديون الواسعة الانتشار تدنت أسعار السلع الأولية الى مستويات لا مثيل لها ، وارتفعت أسعار الفائدة الحقيقية الى مستويات غير معهودة ، وتعرضت أسعار الصرف لتقلبات سريعة . وانخفض تدفق الموارد المالية ، بما في ذلك المساعدات الانمائية الرسمية انخفاضاً كبيراً ، وأصبحت البلدان النامية تعاني في واقع الامر من تدفقات صافية كبيرة الى الخارج ، وانخفض الاستثمار في الهياكل الاساسية والموارد البشرية انخفاضاً حاداً . وتمر المجتمعات والنظم السياسية بحالة من التوتر الشديد . وكانت اقل البلدان نمواً ، والبلدان النامية الجزرية والبلدان النامية غير الساحلية اكثر تأثراً من غيرها نظراً لضعفها البنيوي .
- ٣ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لان البلدان الرئيسية ذات الاقتصاد السوقي تتبع سياسات انفرادية تعمل على توسيع الهوة بين الشمال والجنوب . كما أن البلدان الصناعية ، بدلا من اقدامها على تنفيذ سياسات واقعية لتعزيز التعاون الاقتصادي العالمي ، تخلت عن مسؤولياتها وتسترت وراء ادعاءات عقائدية نابعة من ايمانها بقوى السوق وتقديرات غير واقعية لمقدرة البلدان على مجابهة الظروف الاقتصادية الخارجية المعاكسة . وشدد الوزراء على انه ينبغي للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو ان تدخل في مفاوضات جدية وشاملة لتحسين الحالة الاقتصادية في البلدان النامية بما يعود بالنفع الى حد كبير على اقتصاد العالم ككل . وطلبوا من البلدان المتقدمة النمو ان تتخذ خطوات وتدابير عاجلة لتحقيق الانسجام بين سياساتها الخاصة بالاقتصاد الكلي وبين الاهداف والمقاصد الانمائية في البلدان النامية .
- ٤ - وأكد الوزراء من جديد استمرار صلاحية اهداف ومقاصد الاستراتيجية الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث وعملية استعراضها النظمي ، وشددوا على

أن الاستراتيجية لا تزال عاملا رئيسيا لتحقيق أهداف النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، إلا أنهم أعربوا عن خيبة الأمل لأن أهداف ومقاصد الاستراتيجية لم تتحقق إلى حد بعيد ، وطلبوا من البلدان المتقدمة النمو أن تبدي الإرادة السياسية اللازمة وأن تزيد من التزامها بتنفيذ التدابير الواردة في الاستراتيجية في مجال السياسة العامة . كما دعوا إلى بدء تنفيذ العملية التحضيرية لوضع الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع وقرارها . وطلبوا أن تتألف هذه العملية ، في جملة أمور ، من استعراض وتقييم لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث ، ودعوا مؤسسات منظومة الأمم المتحدة للاشتراك افتراكا كاملا في العملية التحضيرية .

٥ - ودد الوزراء على أن تصميم البلدان النامية على مواصلة الحوار أهم كثيرا في النتائج التي خلصت إليها الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في مجالات مشاكل الديون ، والموارد اللازمة لأغراض التنمية ، والمسائل النقدية ذات الصلة ، والسلع الأساسية والتجارة الدولية ، والمشاكل التي تواجه أقل البلدان نموا . وأعربوا عن الأمل في أن تسهم هذه النتيجة البناءة ، وأن كانت محدودة نظرا لخطورة المشاكل التي تواجه البلدان النامية ، في النهوض بالتعاون المتعدد الأطراف من أجل تعزيز النمو والتنمية ، هريطة أن تبني البلدان المتقدمة النمو الإرادة السياسية اللازمة . ودد الوزراء من جديد على أنهم يلتزمون التزاما كاملا بولاية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أساس قرار الجمعية العامة 1990 (د - 19) .

٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء الأثار السلبية التي تترتب على أشكال الشرطة الجديدة التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو ومؤسسات هريتون وودز على البلدان النامية ، وكذلك على العلاقات الاقتصادية الدولية . وددوا على أن أخطر التطورات في مجال السياسة التجارية في السنوات الأخيرة تتمثل في اتجاه بعض البلدان المتقدمة النمو لايجاد صلات بين تجارة السلع ومسائل أخرى مثل سياسات البلدان النامية فيما يتعلق بالامتثمار الأجنبي المباشر ، وحماية الملكية الفكرية . والخدمات ومعايير العمل العادلة . وهناك مخاوف أن تصيح التجارة ، التي هي وسيلة لتحقيق التنمية القائمة على الاعتماد الذاتي ، أداة في يد بعض البلدان المتقدمة النمو لفرض روابط غير مقبولة على البلدان النامية التي تعتمد على التجارة . ودد الوزراء على أنه لا ينبغي أن يكون الامتثال للالتزامات المتعددة الأطراف المتفق عليها فيما يتعلق بتجارة السلع مشروطا بتلقي امتيازات في تلك المجالات .

٧ - وقال وزراء الخارجية انه ينبغي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي استعراض سياساتهما وممارساتهما لكي يسهما بشكل نشط في قيام نظام مالي ونقدي جديد يتميز بمزيد من الانصاف والديمقراطية وي يدعم جهود البلدان النامية في مجال التنمية ، وانه ينبغي لمعايير الشريطة التي تضعها المؤسسات المالية الدولية ان تأخذ في الاعتبار ، في جملة أمور ، التغيرات السلبية التي طرأت على البيئية الخارجية مما يؤثر على احتمالات تحقيق التكيف اللازم والمقترن بمعدلات نمو كافية ، وحماية الفئات الفقيرة من السكان ، فضلا عن الموارد التي تلزم لأغراض التنمية ، والفترات اللازمة للتكيف المقترن بتحقيق النمو . وشدد الوزراء على انه ينبغي اتباع نهج متكامل في المجالات المترابطة التي تتمثل في النقد ، والمال ، والديون الخارجية ، وتدفق الموارد . وحثوا في هذا المجال ، على عقد مؤتمر دولي يعني بتسخير النقد والمال لأغراض التنمية يكون الاشتراك فيه عالميا .

٨ - وشدد وزراء الخارجية على ان البلدان النامية بذلت جهودا شاقة للتكيف ببناء على طلب المؤسسات المالية والمصرفية الدولية من خلال عدة أمور منها شريطة صندوق النقد الدولي ، الامر الذي أسفر عن تكبد تكاليف اجتماعية وسياسية واقتصادية هائلة وبطالة وركود ، وأدى الى اضعاف قدرة البلدان النامية على النمو والتطور . وأكدوا على أنه ينبغي أن تستهدف برامج التكيف ذات الوجهة الانمائية تخفيف حدة التكاليف الاجتماعية وتردي هيكل رأس المال . وطلبوا زيادة التعاون بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف الأخرى على نحو لا يؤدي الى ازدواج الشريطة .

٩ - إن السياسات الاقتصادية الكلية التي تتبعها بعض البلدان المتقدمة النمو فيما يتعلق بالمسائل التي تهم العالم أجمع والحيوية بالنسبة إلى مستقبل النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية ، تتناقض مع أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية . وأكدوا على ضرورة الاخذ بنهج فعال متعدد الاطراف للمراقبة بغية كفاءة تحقيق التكيف الدولي بشكل منصف ومتسق ، فضلا عن تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية التي تتبعها البلدان الرئيسية ، وبذلك يتدعم النمو والتنمية في البلدان النامية .

١٠ - ولاحظ الوزراء ، إنه بدلا من الاخذ بمبادرة ببناءة وشاملة فيما يتعلق بالسياسة من أجل تعزيز التعاون الاقتصادي العالمي ظهر اتجاه جديد في بعض البلدان المتقدمة النمو للتهوين من شأن تأثير الظروف الاقتصادية الخارجية على عملية

التنمية والإصرار على منح الصدارة لإصلاح السياسة الداخلية استنادا إلى فعالية قوى السوق العفوية وحدها . ومثل هذا النهج ، الذي لا يأخذ به حتى أنصاره الرئيسيون ، لا يكفي لمواجهة مشاكل التنمية ، ويحمل في طياته بذور عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويتجاهل ما يتسم به الاقتصاد العالمي المعاصر من تعقد . كما أن هذا النهج يمكن أيضا الشركات عبر الوطنية من نقل السلع والمواد الخام والخدمات والبيانات ورأس المال بحرية عبر الحدود الوطنية دون قيد أو شرط . وطلب الوزراء إلى المجتمع الدولي أن يوحد جهوده ويشترك في حوار كيما يحدد الخصائص والآليات اللازمة لإقامة نظام اقتصادي دولي شامل ، على أساس مبادئ المساواة والعدل والاتساق والعالمية وعلى أساس الحقوق السيادية للدول ، بغية تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، والتسليم الكامل بتراطبات النقد والمال والتجارة والتنمية ، وإيلاء الاعتبار للأهداف الرئيسية المتعلقة بالتنمية والنمو والعمالة والتقدم الاجتماعي .

١١ - وأعرب الوزراء عن القلق العميق إزاء تدهور حالة الدين في البلدان النامية ، حيث أصبحت تمثل إحدى المشاكل البالغة الخطورة التي تواجه الاقتصاد الدولي ، مما يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار في الأسواق المالية العالمية والإخلال بتدفقات الموارد والتجارة . كما أصبحت عقبة كؤود تعترض سبيل النمو والتنمية المستمرين في البلدان النامية ، مما يؤثر بشكل سلبي على قدرة البلدان النامية المدينة على الاستثمار والاستيراد وتحقيق أهدافها الإنمائية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي . بل إن أقل البلدان نموا وأكثرها فقرا تكون أشد تأثرا نظرا لان قاعدتها الاقتصادية هشة وضعيفة بوجه خاص . وفي حين كرر الوزراء الإعراب عن أمل البلدان النامية المدينة في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالمدىونية الخارجية ، أكدوا من جديد أن دين البلدان النامية الخارجي لا يمكن خدمته أو تسديده في ظل الظروف الدولية الراهنة ، وبدون التنمية الاقتصادية المستمرة أو بدون إلحاق مزيد من الضرر بعملية التنمية في البلدان النامية .

١٢ - وأكد الوزراء على أن النهج الذي تتبعه البلدان الدائنة المتقدمة النمو نحو مشكلة الديون لا يزال مجحفا وغير متسق ومتحيزا ، وفشل حتى الآن في توفير استراتيجية لها وزنها متناسب مع حجم أزمة الدين وطبيعتها ، مما يؤدي إلى قيام عدد متزايد من البلدان النامية المدينة باتخاذ تدابير من جانب واحد بغية الحيلولة دون زيادة تدهور نسيجها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي . ولذلك أكدوا أيضا على ضرورة قيام المجتمع الدولي ، على وجه السرعة ، باعتماد استراتيجية سياسية جديدة تستند إلى تقاسم المسؤولية بغية التوصل إلى حل دائم وموجه نحو التنمية وعالمي

فيما يتعلق بمشكلة الدين الخارجي التي تواجهها البلدان النامية ، مع مراعاة المبادئ التوجيهية الواردة في القرار ٢٠٢/٤١ ، ونتائج الدورة السابعة للأونكتاد . وحسب الوزراء الجمعية العامة في دورتها الثانية والأربعين على استطلاع وتحديد الآليات المناسبة و/أو الخيارات الرامية إلى وضع نهج وتدابير في مجال السياسة تؤدي إلى إيجاد حل فوري وسليم ودائم لمشكلة الدين الخارجي التي تواجهها البلدان النامية .

١٣ - وأكد الوزراء على أنه سعيًا لإيجاد حل دائم لازمة المديونية الخارجية ، القائمة بين البلدان النامية المدينة ودانيتها من البلدان المتقدمة النمو والممارف التجارية والمؤسسات المالية المتمددة الأطراف لا بد من القيام ، في جملة أمور ، بما يلي :

(أ) خفض عبء الديون وخدماتها خفضًا كبيرًا ، وذلك ، في جملة أمور ، بخفض أسعار الفائدة ، وتحويل الديون إلى منح ، وإعادة جدولة أحكام وشروط الديون بحيث لا تؤدي إلى زيادة عبء الديون ، والاستفادة من عمليات الخصم في الأسواق الثانوية ؛

(ب) القيام بعملية إعادة استخدام الفوائف الكبيرة الموجودة في البلدان المتقدمة النمو ، وزيادة تدفقات الموارد العامة والخاصة إلى البلدان النامية على أساس متعدد السنوات وإمكانية التنبؤ به ، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية ، وكذلك تدفق الموارد من المؤسسات المالية الدولية ، ووقف النقل الصافي للموارد إلى البلدان المتقدمة النمو وعكس اتجاهه ؛

(ج) ضمان تزايد وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق الدولية عن طريق إزالة الحواجز الحمائية في البلدان المتقدمة النمو ، وكذلك تقديم أسعار عادلة ومجزية لمقابل صادرات البلدان النامية ، وضمان إقامة صلة واضحة ومباشرة بين الديون الخارجية وحاصل الصادرات ؛

(د) إقامة صلة عادلة ومباشرة بين مصاد الديون الخارجية والعوامل ذات الملة للقدرة على خدمة الديون ، مثل حاصل الصادرات ، ومعدلات التبادل التجاري ، ومتطلبات الاستيراد ، ونمو الناتج القومي الإجمالي .

١٤ - وأكد الوزراء على أنه في غياب استراتيجيات للديون تفتقر الأطراف المعنية في بعضها ، بل وحتى في غياب الإرادة اللازمة لكي تضع البلدان المتقدمة النمو الدائنة

والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف والمصارف التجارية معا مثل هذه الاستراتيجية ، فقد تظفر البلدان النامية المدينة اضطرارا متزايدا إلى تعليق خدمة ديونها مؤقتا حتى تحقق انتعاشا في مستويات نشاطها الاقتصادي واحتياطياتها من العملات الاجنبية .

١٥ - وأكد الوزراء على قلقهم إزاء المستويات المخيفة التي تم بلوغها في النقل الصافي للموارد من البلدان النامية ، الناجمة عن تزايد خدمات الديون ، واستمرار التدهور في معدلات التبادل التجاري للبلدان النامية ، وانخفاض إمكانية الوصول إلى الموارد المالية الدولية . وأعربوا أيضا عن قلقهم إزاء الخفض الحاصل في الإقراض التساهلي وغير التساهلي على السواء الذي تقدمه المؤسسات المالية الدولية . وقد أوقف هذا الاتجاه ، وأخر ، في بعض الحالات ، عملية النمو ، على نحو أدى إلى تدهور مستوى معيشة شعوب البلدان النامية . ونتيجة لذلك ، أضحى نصيب الفرد من الدخل في البلدان النامية ، اليوم ، أقل مما كان عليه في بداية العقد . وفي عام ١٩٨٦ ، كان يعيش ٨٥٠ مليون نسمة في بلدان لم تشهد أية زيادة في نصيب الفرد من الناتج . وأكد الوزراء على ضرورة تعزيز العمل على تحقيق نمو وتنمية مستمرين في البلدان النامية من أجل التغلب على المشاكل الأساسية المتمثلة في الفقر والبطالة والمديونية .

١٦ - وأكد الوزراء من جديد على الضرورة الملحة للقيام بعمل متضافر من أجل تحقيق زيادة كبيرة في تدفقات الموارد المالية المكثمة للتنمية ، على أساس مضمون ومستمر وقابل للتنبؤ به ، يتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي ، ويلبي ، بصفة خاصة احتياجات البلدان النامية . وأعرب الوزراء عن أسفهم لعدم بلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية نسبة ٠,٧ في المائة المستهدفة من الناتج القومي الإجمالي ، ولعدم بلوغ المساعدة الإنمائية الرسمية نسبها المستهدفة في إطار برنامج العمل الجديد الكبير لعقد الثمانينات لاقبل البلدان نموا . وحث الوزراء جميع البلدان المتقدمة النمو على اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ أحكام الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث وبرنامج العمل الجديد الكبير فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية لاقبل البلدان نموا ، وذلك امتثالا لتوصيات فرقة العمل المعنية بالتدفقات التساهلية . وطلب الوزراء أيضا زيادة الموارد المالية للمؤسسات المتعددة الاطراف زيادة كبيرة ، والعمل في الوقت ذاته على إجراء استعراض لسياساتها في مجال الإقراض ، بغية تعزيز العمل على تحقيق مزيد من الإقراض والنمو . وحث الوزراء البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية الدولية على زيادة تدفق الموارد بالقيمة الحقيقية المقدمة إلى البلدان الافريقية ، وفقا للقرارات الواردة

في برنامج الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وأعرب الوزراء عن أملهم في أن تساهم المناقشات الجارية في لجنة التنمية ، بشأن كفاية عمليات نقل الموارد إلى جميع البلدان النامية من أجل زيادة زخم نموها ، في زيادة إحراز تقدم بشأن هذه المسألة .

١٧ - ولاحظ الوزراء أن النظام التجاري الدولي مهدد تهديدا خطيرا ، وإن مبادئه وقواعده كثيرا ما تتعرض للتجاهل أو الروغان . وأعربوا عن أسفهم لزيادة تكثيف التدابير الحمائية ، وإقامة حواجز جمركية وغير جمركية جديدة ، وغيرها من القيود ونظام الحصص ، وأكدوا على ضرورة تحسين شروط تصدير السلع البلدان النامية . وطلبوا إلى البلدان المتقدمة النمو أن تطبق فوراً التزامات التجميد والتخفيض التي التزمت بها في إعلان بونتا ديل إيستي ، وكذلك تطبيق مبدأ المعاملة الخاصة والتفضيلية على البلدان النامية وفقاً لاحتياجاتها الإنمائية والمالية والتجارية . وطلبوا أيضاً إلى البلدان المتقدمة النمو أن تلتزم التزاماً كاملاً بجميع أحكام مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (مجموعة "غات") ، بما في ذلك معاملة الدولة الأكثر رعاية . وأعربوا أيضاً عن قلقهم لأن البلدان المتقدمة النمو ذاتها تنظر في مسألة إدخال تشريع تجاري يناقض روح الإنصاف التي يتسم بها النظام التجاري الدولي ويشجع الاتجاهات الحمائية ، وطلبوا إلى تلك البلدان أن تحجم عن اعتماد مثل هذا التشريع .

١٨ - وأشار الوزراء إلى أن إعانات الصادرات الزراعية والممارسات الحمائية التي تطبقها بعض البلدان المتقدمة النمو في القطاع الزراعي تولد تراكمًا مطبقاً من المخزونات الزائدة في السوق العالمية ولا تخدم غايات الأمن الغذائي العالمي ، إلى درجة أن ناتج البلدان النامية يمكن أن يلفس من الأسواق المحلية والدولية . وأكدوا من جديد كذلك أن البلدان النامية لها حق حماية أسواقها المحلية من المنتجات الزراعية المستفيدة من هذه الإعانات . واتفق الوزراء على وجوب الشروع بسرعة في المفاوضات في إطار الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة بهدف التوصل في وقت مبكر إلى اتفاق بشأن برنامج دولي لإصلاح التجارة الدولية في المجال الزراعي وتحسينها . وحث الوزراء على أن تتقيد البلدان المتقدمة النمو ، في أثناء ذلك ، بموقف التجميد والتخفيف فيما يتعلق ببرامج الإعانات التي تشوه التجارة الزراعية العالمية .

١٩ - وأعرب الوزراء عن بالغ قلقهم إزاء الاتجاه التنازلي المفرط والمتواصل في أسعار السلع الأساسية التي تصدرها البلدان النامية ، بما في ذلك الانخفاض الأخير في القيمة الحقيقية لأسعار النفط ، وتدهور معدلات تبادلها التجاري . ولدى بحث الوزراء للتدابير المتعلقة بالسياسات العامة المتفق عليها في الدورة السابعة للأونكتاد ، استنتجوا أنه على الرغم من أن هذه التدابير ليست في مستوى التوقعات ، فإن على البلدان النامية أن تنفذها دون إبطاء . ورحب الوزراء أيضا بإمكانية بدء نفاذ اتفاق الصندوق المشترك للسلع الأساسية والبرنامج المتكامل للسلع الأساسية في وقت مبكر ، وناشدوا جميع البلدان التي لم تقم بعد بالتصديق والتوقيع على هذا الاتفاق أن تفعل ذلك .

٢٠ - وأكد الوزراء ضرورة اختتام المفاوضات بشأن صياغة مدونة لقواعد السلوك للشركات عبر الوطنية يمكن تطبيقها عالميا ، ودعوا البلدان المتقدمة النمو التي التحلي بالمرونة لتيسير عملية إبرام المدونة واعتمادها في وقت مبكر . وأعربوا عن تقديرهم وتأييدهم لعمل وأنشطة مركز الأمم المتحدة لشؤون الشركات عبر الوطنية ، بما في ذلك الدراسات التي أجراها في مجالات البيئة ، والخدمات ، والمصارف عبر الوطنية . وأكدوا كذلك على ألا يؤثر أي ترتيب إداري جديد أو أي تغيير في إجراءات إعداد التقارير ، يحدث داخل الأمم المتحدة ، في استقلال المركز وقدرته على إنجاز برامج حسب الولاية المسندة إليه .

٢١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لتدهور الحالة الاقتصادية في البلدان الأفريقية ولأن توقعاتها القصيرة الأجل والطويلة الأجل لا تزال قائمة على الرغم من الجهود الهائلة التي تبذلها في إصلاح السياسة تمشيا مع الالتزامات التي أخذتها على عاتقها ، وهي التزامات كثيرا ما تكلفها تضحيات سياسية واجتماعية كبيرة ، ولا سيما في بلدان منطقة السهل السوداني المنكوبة بالجفاف والتصحر . وفي هذا الصدد ، أعرب الوزراء عن بالغ قلقهم لعدم قيام البلدان المتقدمة النمو حتى الآن بتقديم الدعم المتوقع ، ولا سيما الموارد المالية اللازمة لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في أفريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ الذي اعتمدته الجمعية العامة بموجب قرارها د إ - ٣/١٣ . ولاحظوا مع الأسف أنه بينما تقوم أفريقيا بتنفيذ برامج الانتعاش فإنها تعاني كذلك من تزايد معدل صافي تحويل الموارد إلى البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف ، ولا سيما صندوق النقد الدولي . ولذا ، دعا الوزراء المجتمع الدولي ، والبلدان المتقدمة النمو بوجه خاص ، إلى الوفاء بالتزاماتها أخذة في جملة أمور عبء الديون وخدمات الديون المفزع ، وانتهيار أسعار

السلع الأساسية . ودعوا كذلك المجتمع الدولي بقوة وعلى وجه الاستعجال الى أن يزيّد في المعدلات الحقيقية لتدفقات الموارد الى افريقيا عن طريق المؤسسات المالية الثنائية والمتعددة الاطراف وبشروط ميسرة للغاية . ودعوا كذلك البلدان المتقدمة النمو الى اتخاذ الإجراءات المناسبة لزيادة التدفقات الخاصة نحو افريقيا ، بما في ذلك التدفقات من المصارف التجارية .

٢٢ - وأشار الوزراء الى أنه نظرا الى شدة هشاشة وضع الهياكل الأساسية الاقتصادية لأقل البلدان نموا ، فإن البيئة الاقتصادية الدولية الطيبة لها تأثير مدمر أكبر بكثير في اقتصاداتها . وناشدوا بقوة المجتمع الدولي وبوجه خاص البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف ، والدولية الإقليمية ودون الإقليمية الى أن تقوم على وجه السرعة بالتنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل الجديد الكبير لعام ١٩٨١ والتوصيات والاستنتاجات التي تم الاتفاق عليها خلال الاستعراض العالمي النصفى في عام ١٩٨٥ ، وإلى تحويل موارد خارجية إضافية كبيرة الى أقل البلدان نموا بشروط تلائم احتياجاتها الإنمائية الانية والطويلة الاجل .

٢٣ - ولاحظ الوزراء الاحتياجات المحددة والمشاكل الحادة التي تواجهها البلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية التي تؤثر مشاكلها الفريدة وعواقبها المتأصلة تأثيرا ملهيا بوجه خاص على تنميتها . ودعوا الجهات المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف والمؤسسات المالية الإنمائية تقديم موارد تقنية ومالية إضافية وكافية تلزم لعامل رأس المال في تنمية الهياكل الأساسية والتدابير الأخرى اللازمة للتخفيف من حدة المشاكل المحددة لتلك البلدان في مجالى النقل العابر والاتصالات . ودعوا بلدان المرور العابر تكثيف تعاونها مع البلدان النامية غير الساحلية للتخفيف من المشاكل التي تعاني منها في ميدان العبور وفقا لاتفاقيات وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة .

٢٤ - وأكد الوزراء أن المشاكل البيئية الرئيسية لها طابع عالمي وحثروا من توجيه جميع وصفات العلاج الى البلدان النامية التي لا تعدو مساهمتها في الاسباب والحلول أن تكون هامشية ، وعلى الحاجة الى زيادة تعزيز المساعدة التقنية والمالية المتعددة الاطراف المقدمة الى البلدان النامية في برامجها المحددة لحماية البيئة . وبينما سلم الوزراء بترابط العلاقة بين البيئة والسكان والتنمية ، أخذين في الاعتبار التطورات العلمية والتكنولوجية ، فإنهم أكدوا كذلك على أن اعتماد البلدان النامية لحماية البيئة لا يمكن أن ينفذ بفعالية إلا إذا صاحبته جهود لحل مشاكل

الفقر في العالم ، والديون ، والتفاوت بين الدول ، والتنمية بصورة عامة . وأعربوا عن بالغ قلقهم لكون المؤسسات المالية الدولية متترجم المسائل البيئية الى شروط إضافية نظرا الى أن هذا النهج قد يسبب صعوبات إضافية في تنفيذ البرامج البيئية فضلا عن البرامج الاقتصادية والاجتماعية بدلا من أن يساعد على ذلك . وأكدوا على أن عدم كفاية الموارد المالية هي العائق الرئيسي أمام تعزيز زيادة فعالية جهود البلدان النامية في مجال إحياء البيئة وحمايتها ، وعلى أهمية تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال حماية البيئة . وفي هذا الصدد ينبغي إيلاء الاهتمام اللازم لأنشطة الشركات عبر الوطنية التي لها أثر سلبي على البيئة ، وذلك بهدف تحليل السبل والوسائل لتنظيمها على نحو ملائم . وأكدوا أيضا على القول بأن الخطر الرئيسي الذي يهدد البيئة وحياة الإنسان نفسها يتمثل في الأسلحة النووية وفي اندلاع حرب نووية عالمية .

٢٥ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء المشاركة الهامشية للبلدان النامية في الثورة العلمية والتكنولوجية الجديدة . وكرروا تأكيد التزامهم القوي بتنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، الذي يوفر توجيهات شاملة لأعمال منظومة الأمم المتحدة في هذا الميدان . وكان من رأيهم أن الأمم المتحدة لها دور حاسم تؤديه في تعزيز التعاون الدولي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، لكي يتسنى ضمان أن تستفيد البلدان النامية استفادة تامة من الانجازات العلمية الجديدة . فالتنمية حق أساسي للبشرية ككل ، ولا يمكن تحقيقها إلا من خلال جملة أمور منها القضاء على جميع العقبات والقيود التي يكون من شأنها أن تمنع البلدان النامية من الوصول الى أحدث المعرفة العلمية والتكنولوجية . ودعا الوزراء الى الانتهاء في وقت مبكر من المفاوضات المتعلقة بمدونة قواعد السلوك في نقل التكنولوجيا . وأعربوا مرة أخرى عن تأييدهم التام لأنشطة مركز الأمم المتحدة لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بوصفه وحدة مستقلة ذاتيا وللجنة الاستشارية المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية . وأكدوا أيضا على أنه ينبغي ألا تؤثر أية إعادة للترتيب الإداري أو أي تغيير في إجراءات الإبلاغ في الأمم المتحدة على الاستقلال الذاتي للمركز وقدرته على إنجاز برنامجه وفقا لولايته .

٢٦ - وأكد الوزراء من جديد استمرار تأييدهم لتعددية الاطراف في إطار منظومة الأمم المتحدة وإيمانهم بها وهي أنسب أداة للحوار والتفاوض . وأعربوا عن قلقهم إزاء إنعدام الإرادة السياسية وإزاء تزايد ميل بعض البلدان المتقدمة النمو الى مواصلة اتخاذ القرارات التي تهم الاقتصاد العالمي بأكمله دون مراعاة مصالح البلدان

النامية على النحو الواجب ، وايضا خارج الإطار المتمدد الاطراف لمنظومة الامم المتحدة ، ومن منظور مصالحها الوطنية الخاصة . وكرروا تأكيد الحاجة الى التنفيذ التام للإعلان وبرنامج العمل المتعلقة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، والقرار ١٣٨/٣٤ المتعلق ببدء المفاوضات العالمية ، والاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الإنمائي الثالث ، والى التنفيذ التام لاحكام ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، وذلك لكي يتسنى تحقيق أهداف ميثاق الامم المتحدة .

٢٧ - وأعرب الوزراء عن بالغ القلق إزاء الازمة المالية الجارية في الامم المتحدة ، وكونها انعكاسا للمحاولات الرامية الى تقويض تعددية الاطراف ، مما يعرض للخطر قدرة المنظمة على الوفاء بالالتزامات التي انشئت من أجلها . وفي سبيل تحقيق هذه الغاية ، حثوا الدول الاعضاء مرة أخرى على الامتثال لاحكام ميثاق الامم المتحدة ، ولا سيما الاحكام المتعلقة بالتزاماتها المالية .

٢٨ - وأكد الوزراء ضرورة تنفيذ القرار ٢١٣/٤١ بشكل متوازن على الصعيد الحكومي الدولي وصعيد الامانة العامة ، لكي يتسنى توفير ظروف تؤدي الى إجراء مداوات تتسم بالاتساق والكفاءة من جانب اللجنة الخاصة المعنية بإجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي ، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب مقرره ١١٣/١٩٨٧ . وأشاروا الى الحاجة الى تنفيذ ذلك القرار في الوقت المناسب وبطريقة منظمة ومتكاملة وحسنة التنسيق ، بحيث تراعي مصالح البلدان النامية كي لا تتعرض للخطر البرامج والانشطة ذات الوجهة الإنمائية ، التي تفضلع بها الامم المتحدة أو تحيط المقررات التي ستخذها الجمعية العامة استنادا الى لجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الخاصة . وأشار الوزراء ايضا الى أن تلك الدراسة ستشكل السند الرئيسي لتنفيذ القرار ٢١٣/٤١ في نهاية المطاف في القطاعين الاقتصادي والاجتماعي ، وان أية إجراءات أخرى سبق اتخاذها في هذا الخصوص ينبغي أن تعدل وفقا لذلك .

٢٩ - وأكد الوزراء من جديد التزامهم الوطيد بتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية وبرنامج عمل كاراكاس ، وأكدوا على الحاجة الى إعادة تنشيطه كوسيلة للاعتماد الجماعي على الذات في تنفيذ الإعلان وبرنامج العمل المتعلقة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد .

٣٠ - وأيد الوزراء تقرير اجتماع اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق المعقود في هافانا في الفترة من ٧ الى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، بشأن تنفيذ برنامج عمل كاراكاس الذي يهيئ فرصة كبيرة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب . ولاحظوا طلب اللجنة الى رئيس مجموعة ال ٧٧ أن يجري مشاورات بشأن إمكانية عقد اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق كل سنتين . وقرر الوزراء أن تعقد اجتماعات اللجنة من الآن فصاعدا كل سنتين ابتداء من عام ١٩٨٩ . وقرروا أيضا النظر بعمق في مسألة التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية خلال اجتماعهم السنوي الثاني عشر في عام ١٩٨٨ ومواصلة نظرهم بعمق في هذه المسألة كل سنتين بعد ذلك .

٣١ - وأيد الوزراء التوصية التي اعتمدها اللجنة في اجتماعها السادس بشأن المشاريع الواردة في تقرير لجنة الخبراء التابعة لمندوق بيريز غويريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . ورجوا من رئيس مجموعة ال ٧٧ في نيويورك أن يسترشد بالملاحظات الواردة في تقرير الاجتماع السادس للجنة فيما يتعلق بالمشاريع الموصى بها . وأكدوا على أهمية الالتزام بالمبادئ التوجيهية للاستفادة من صندوق بيريز غويريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية/التعاون التقني فيما بين البلدان النامية ، على النحو الوارد في تقرير اجتماع القاهرة الرفيع المستوى المعني بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية والمعقود في عام ١٩٨٦ . ودعوا رئيس مجموعة ال ٧٧ في نيويورك الى أن يحاول ويضمن تقديم تقرير لجنة الخبراء قبل اجتماعات اللجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق ، بوقت كاف يسمح للدول الاعضاء بالنظر فيه بشكل ملائم .

٣٢ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بإعلان بيونغ يانغ وخطة العمل بشأن التعاون بين بلدان الجنوب التي اعتمدها المؤتمر الوزاري الطارئ لبلدان عدم الانحياز المعني بالتعاون بين بلدان الجنوب ، الذي عقد في حزيران/يونيه ١٩٨٧ ، وأعربوا عن تأييدهم للجهود التي تبذلها حركة بلدان عدم الانحياز لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بين بلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى .

٣٣ - وأحاط الوزراء علما ، مع التقدير ، بإنشاء لجنة الجنوب برياسة سعادة السيد جوليوس نيريري الرئيس الأول لجمهورية تنزانيا المتحدة وبتميينه أعضاء اللجنة واعتبروا ذلك تطورا إيجابيا في ميدان التعاون بين بلدان الجنوب . وأعرب الوزراء عن ثقتهم في أن لجنة الجنوب ستسهم إسهاما قيما في التعاون بين بلدان الجنوب ،

وحثوا البلدان النامية جميعا على أن تقدم دعمها الثابت لأعمال اللجنة ، ودعوا رئيس مجموعة الـ ٧٧ في نيويورك إلى إجراء المشاورات الضرورية ، حسب الاقتضاء ، للتعاون مع لجنة الجنوب .

٣٤ - ورحب الوزراء بالمبادرة التي اتخذها بعض الاعضاء لتنظيم الأنشطة البرنامجية لمشاريع التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وأوصوا بزيادة تبادل المعلومات والخبرات فيما بين البلدان النامية بشأن قدرتها على الاشتراك في أنشطة التعاون التقني فيما بينها ، وأكدوا الحاجة إلى تعزيز مراكز التنسيق الوطنية . وكرر الوزراء أيضا تأكيد أهمية الاضطلاع بمشاورات بهدف انشاء لجنة العمل المعنية بالتعاون في المشاريع المشتركة . كما دعوا إلى الانتهاء في وقت مبكر من صياغة عقد نموذجي لتوظيف الخبراء ، وتنفيذ مشروع شبكة المعلومات المتعددة القطاعات . وأعرب الوزراء عن تأييدهم للتوصية الداعية إلى عقد الاجتماع الثالث الذي يعقد كل سنتين لمديري الوكالات الوطنية للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية وذلك قبل انعقاد الاجتماع السابع للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق .

٣٥ - وكرر الوزراء الحاجة إلى التنسيق بين الأنشطة التي تظلع بها مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز ، فيما يتعلق بتشجيع التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية . وفي هذا الصدد ، أقرروا بالحاجة إلى زيادة التعاون التقني بصورة أكثر نشاطا في مجالات التكنولوجيا والأغذية والزراعة ، وأن يستخدم مركز العلم والتكنولوجيا لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى كمركز لتبادل المعلومات بشأن القدرات التقنية والعلمية للبلدان النامية .

٣٦ - وأكد الوزراء أهمية الجهود التي تبذل لزيادة نقل التكنولوجيا فيما بين البلدان النامية ، وأعربوا عن رأيهم بأن التعاون فيما بين أعضاء مجموعة الـ ٧٧ في هذا الميدان ، مع إيلاء المراعاة الواجبة لاحتياجات أقل البلدان نموا ، يعتبر خطوة نحو تنفيذ برنامج عمل كراكاس .

٣٧ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم بالعرض المقدم لاستضافة الاجتماع الأول لممثلي الغرف التجارية والصناعية للبلدان النامية الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ ، في البرازيل وبعرض استضافة الاجتماع الاستشاري لبلدان عدم الانحياز والبلدان النامية الأخرى المعني بالديون الخارجية ، في المغرب .

٢٨ - وأعرب الوزراء عن ارتياحهم لما أحرز من تقدم في المفاوضات الجارية بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية لأن هذا التقدم يعد من أبرز الأمثلة على التعاون بين بلدان الجنوب . وأحاطوا علما بصفة خاصة بالتدابير التحضيرية التي يتمكن البلدان المشتركة في هذا النظام من الانتقال في وقت قريب جدا إلى المرحلة الفعلية لتبادل التسهيلات التجارية . وأعربوا عن أملهم في إن يعقب الدورة الأولى ، توقيع اتفاق إطاري بشأن الارساء النهائي للنظام الشامل للأفضليات التجارية وللبروتوكولات التي تجسد نتائج الجولة الأولى والتي ستلحق بالاتفاق الإطاري . ورحبوا بالعرض الذي تقدمت به يوغوسلافيا لاستضافة الاجتماع الوزاري الثاني للجنة التفاوض بشأن النظام الشامل للأفضليات التجارية .

٣٩ - وكرر الوزراء تأييدهم المتواصل الثابت للكفاح ضد الفصل العنصري وأعربوا عن تضامنهم مع ضحاياه ومع البلدان المجاورة التي تعاني من العدوان ومن زعزعة الاستقرار الاقتصادي اللذين يمارسهما النظام العنصري لبريتوريا . وحثوا مرة أخرى المجتمع الدولي على فرض جزاءات اقتصادية شاملة والزامية ضد نظام بريتوريا وفقا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة . وأكد الوزراء من جديد أنه ينبغي لجميع أعضاء المجتمع الدولي أن يتخذوا ، فرادى وجماعات ، خطوات واجراءات عاجلة أشد قوة وأكثر وضوحا للقيام بدون تأخير بانهاء الاستعمار والاحتلال والسيطرة والاستغلال ، التي تشكل عقبات رئيسية في وجه التحرر الاقتصادي للبلدان والشعوب النامية . وأكد الوزراء أيضا من جديد حقوق جميع البلدان والأقاليم والشعوب الخاضعة لتلك الممارسات المشجوبة أو المتأثرة بها في استعادة حقوقها أو تعويضها تعويضا كاملا عن استغلال أو استنزاف مواردها الطبيعية وجميع مواردها الأخرى أو نقرانها أو تلفها . ولاحظوا المصاعب الخاصة التي يواجهها الشعب الفلسطيني ، الذي تدهورت أحوال معيشته نتيجة للاحتلال الاسرائيلي والذي يحتاج بمعة عاجلة إلى أن يتحرر من الاحتلال كيما يتمكن من تنمية اقتصاده الوطني ، كما لاحظوا الأحوال المماثلة التي يعيش فيها شعب جنوب افريقيا وناميبيا ، بما في ذلك بلدان دول خط المواجهة التي تقوض سيادة نظام جنوب افريقيا القائمة على زعزعة الاستقرار هيكلها الاساسي الذي وضعته بشق الانفس وبرامجها الانمائية المشروعة . لذا فقد كرروا تأييدهم الثابت للكفاح البطولي الذي تخوضه شعوب ناميبيا ، وجنوب افريقيا ، وفلسطين ، ولبنان ، والأراضي العربية المحتلة . وطلب الوزراء أيضا إلى المجتمع الدولي اتخاذ تدابير عاجلة وفعالة للقضاء على التدابير القهرية المتخذة ضد البلدان النامية ، والتي بدأت في التزايد واتخذت أشكالاً جديدة .

٤٠ - وأكد الوزراء مرة أخرى أنه لا يمكن تحقيق التنمية إلا في جو من السلم والتعاون الدوليين وشددوا على الصلة المباشرة بين السلم ونزع السلاح والتنمية . وكرر الوزراء نداءهم الذي ناشدوا فيه وقف سباق التسلح فورا والامتعال في اتخاذ تدابير لنزع السلاح من شأنها الافراج عن الموارد البشرية ، والمادية ، والتكنولوجية والمالية التي تهم الحاجة إليها من أجل تحقيق التنمية . ولاحظوا في هذا السياق الحصيلة التي انتهت إليها المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ آب/أغسطس إلى ١١ أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، والذي أرسى لأول مرة دعائم الصلة الوثيقة والمتعددة الابعاد القائمة بين نزع السلاح والتنمية . وأكدوا من جديد إن من الضرورة الملحة بمكان وضع تدابير أو آليات لإعادة توزيع الموارد المحررة من خلال جهود نزع السلاح لتمويل الاهداف الانمائية ، وشددوا على وجوب اعتبار هذه العملية الخطوة التالية . ولاحظوا كذلك بألف أن اشتراك البلدان المتقدمة في المؤتمر لم يكن عالميا .

٤١ - وأشار الوزراء إلى أهمية إعلان سنة ١٩٨٧ بوصفها السنة الدولية لإيواء المشردين ، ولاحظوا أن الجمعية العامة قررت تكريس جلستين عامتين خلال دورتها الثانية والأربعين للاحتفال بالسنة الدولية لإيواء المشردين في يوم الاثنين ، الموافق ١٣ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٧ . وناشد الوزراء المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة تقديم تأييدهم وإيلاء انتباه خاص للتدابير الكفيلة بتحسين مأوى وأجباء الفقراء والمضطربين وذلك تنفيذا للاستراتيجيات العالمية المتعلقة بتوفير المأوى للمشردين حتى عام ٢٠٠٠ .

-----